الخطاب الإعلامي السعودي 2000–2026

فلسطين بين أخلاق التضامن و"السعودية أولًا"

الحلقة الثانية

حسام الماجد

ـ من "كشف الحساب" الفلسطيني إلى قابلية التطبيع

تمثل الفترة بين 2019 و2022 مرحلة نوعية في تطور الخطاب الإعلامي السعودي تجاه القضية الفلسطينية. ففيها لم يعد النقاش محصورًا في السؤال عن أولوية الداخل السعودي أو في نقد الفصائل الفلسطينية وانقساماتها، بل بدأ يتبلور خطاب أكثر صراحة يعيد قراءة العلاقة السعودية ـ الفلسطينية نفسها بمنطق **الحساب التاريخي**: ماذا قدمت السعودية؟ ماذا تلقّت في المقابل؟ وهل ينبغي أن يظل الموقف من الكيان الاسرائيلي خاضعًا بالكامل لقرارات الفلسطينيين وخيارات قياداتهم؟

وفي هذه المرحلة أيضًا حدث تحوّل إقليمي لا يمكن فصله عن الخطاب السعودي: توقيع الإمارات والبحرين اتفاقات أبراهام مع "إسرائيل" في سبتمبر 2020، ثم انضمام المغرب والسودان إلى مسارات تطبيعية مختلفة. وبذلك لم تعد العلاقة العربية مع الكيان الاسرائيلي مجرد احتمال نظري؛ أصبحت واقعًا سياسيًا قائمًا في الخليج نفسه.

كان على الخطاب السعودي، من ثم، أن يتعامل مع معادلة جديدة: **هل تظل السعودية متمسكة بالصيغة المبدئية: الحل الفلسطيني أولًا، أم يصبح التطبيع خيارًا سياسيًا مستقلًا عن المسار الفلسطيني؟**

ولم تقدم هذه المرحلة إجابة واحدة، بل كشفت بصورة أوضح من أي وقت مضى عن **فجوة بين اتجاه متقدم داخل المجال الإعلامي السعودي وبين الموقف الرسمي للدولة**.

1 ـ ماذا فعلنا لكم..وماذا فعلتم بنا؟

يصل خطاب "كشف الحساب" إلى صياغة شبه مكتملة في مقال محمد الساعد المنشور في صحيفة *عكاظ* يوم 15 أغسطس 2019 تحت عنوان: **"الفلسطينيون..ماذا فعلنا لكم.. ماذا فعلتم بنا؟" وقد عرضنا له في الحلقة الأولى.** تكمن خطورة المقال في عنوانه قبل مضمونه. فالعلاقة تُبنى هنا بوصفها علاقة تبادلية واضحة بين طرفين: **نحن/أنتم.** السعوديون/الفلسطينيون، ما قدمناه/ما قدمتموه. وهذا يختلف جذريًا عن اللغة التقليدية التي كانت فلسطين فيها جزءًا من المجال الأخلاقي العربي المشترك.

يفتتح الساعد روايته باستحضار تاريخ الدعم السعودي للقضية منذ السنوات الأولى للدولة الحديثة، مؤكدًا أن السعودية، رغم محدودية مواردها حينذاك، دخلت في معركة طويلة دعمًا لفلسطين. ثم يبني سردية تاريخية تهدف إلى إثبات أن الدعم السعودي لم يكن عارضًا أو متأخرًا، بل جزءًا أصيلًا من السياسة السعودية منذ تأسيسها. لكن وظيفة هذه الاستعادة التاريخية تختلف عن وظيفة السرديات الرسمية المعتادة. فالسردية الرسمية تستحضر الماضي لتقول: **لقد دعمنا فلسطين وسنواصل دعمها.** أما في "كشف الحساب" فاستدعاء الماضي يؤدي وظيفة أخرى: **لقد دعمناكم طويلًا؛ فكيف كان ردكم؟** وهذا فارق جوهري.

2 ـ من التاريخ التضامني إلى "دفتر الحساب"

يمكن وصف هذا التحول بأنه انتقال من **"ذاكرة التضامن"** إلى **"ذاكرة المطالبة"**. في النموذج الأول، يُستحضر التاريخ لتأكيد الالتزام، وفي الثاني، يُستحضر التاريخ لإثبات استحقاق الامتنان. ولذلك يصبح السؤال الذي يطرحه عنوان الساعد بنية نموذجية للمرحلة: **ماذا فعلنا لكم؟ ماذا فعلتم بنا؟**

هذه الصيغة لا يمكن أن تعمل إلا إذا أعيد تعريف الفلسطيني باعتباره طرفًا خارجيًا في علاقة سياسية ثنائية. فلو كان دعم فلسطين واجبًا عربيًا أو إسلاميًا مطلقًا، لما كان من الضروري السؤال عن المقابل. أما إذا أصبح الفلسطيني طرفًا في علاقة بين جماعتين سياسيتين مستقلتين، فإن منطق المعاملة بالمثل يصبح مشروعًا:

ـ ساعدناك.

ـ دعمناك.

ـ دافعنا عنك.

فهل حفظت ذلك؟

وهنا يقترب التضامن من منطق العلاقات بين الدول أكثر من اقترابه من منطق الالتزام فوق الوطني.

3 ـ "نحن" السعودية و"هم" الفلسطينيون

يمثل استخدام ضميري "نحن" و"أنتم" في هذه الكتابات تحوّلًا لغويًا مهمًّا، فاللغة ليست مجرد وعاء للمعنى؛ إنها تبني الجماعات السياسية. عندما يكون الخطاب: **قضيتنا الفلسطينية**، فإن "نحن" تشمل الفلسطيني بصورة ما.

أما عندما يصبح: **ماذا فعلنا لكم؟**، فإن الفلسطيني يقع خارج "نحن"، وهذا واحد من أوضح المؤشرات اللغوية على إعادة بناء الجماعة الوطنية السعودية.

لقد أصبحت هناك حدود أكثر صرامة بين: **السعودي بوصفه عضوًا في الجماعة الوطنية و الفلسطيني بوصفه مستفيدًا من الدعم السعودي.** وهذه العملية يمكن وصفها بـ: **خارجنة الفلسطيني Externalization of the Palestinian**، أي

اخراج الفلسطيني الى الخارج، أي نقله رمزيًا من الداخل الأخلاقي للجماعة إلى الخارج السياسي الذي يمكن حساب العلاقة معه وتقويمها.

4 ـ "الجحود"ليس كلمة عابرة

كانت مفردة "الجحود" قد ظهرت قبل ذلك، لكنها اكتسبت في هذه المرحلة بنية سردية كاملة. فلكي يُتهم شخص بالجحود، يجب أن تتوافر ثلاثة عناصر:

ـ فاعل أعطى.

ـ ومتلقٍّ استفاد.

ثم رفض المتلقي الاعتراف بفضل المعطي.

وهذا يعني أن مفهوم الجحود يعيد تنظيم العلاقة تلقائيًا على أساس **دائن ومدين**.

ـ السعودية تصبح الدائن الأخلاقي.

ـ والفلسطيني يصبح المدين.

ومن هنا يمكن الحديث عن: **اقتصاد الامتنان السياسي،** والمقصود ليس الاقتصاد المالي المباشر، بل تحويل رأس المال الأخلاقي المتراكم من المساعدات والمواقف السياسية إلى **حق في التقدير السياسي**.

وهذه النقلة ستكون مهمة للغاية لفهم لماذا أصبحت بعض المواقف الفلسطينية المؤيدة لخصوم السعودية، أو المسيئة إليها، تُستخدم لاحقًا كحجة على إعادة تقييم العلاقة بأكملها.

5 ـ لحظة انتقال النقاش من فلسطين إلى "إسرائيل"

شكل عام 2020 منعطفًا جديدًا؛ ليس فقط بسبب اتفاقات أبراهام، وإنما لأن العلاقة بالكيان الاسرائيلي خرجت من دائرة المحظور الخليجي النظري إلى دائرة التجربة الفعلية.

في أبريل من ذلك العام أثار المسلسل السعودي **"مخرج 7"** جدلًا واسعًا بسبب تناوله مسألة العلاقة مع إسرائيل والفلسطينيين، بما في ذلك شخصيات تطرح صراحة

تساؤلات عن سبب اعتبار الكيان الاسرائيلي عدوًا دائمًا وعن المواقف الفلسطينية من السعودية والخليج.

وقد وصفت صحيفة *"الشرق الأوسط"* آنذاك النقاش بأنه جدل حول "فوبيا التطبيع"، ونقلت عن نقاد سعوديين أن من الطبيعي أن تُناقش قضية التطبيع فنيًا لأنها أصبحت من القضايا الواقعية المطروحة في المجال العام[1].

وهذا انتقال من مستوى النخبة إلى مستوى الثقافة الشعبية.

فلماذا تمثل الدراما مرحلة متقدمة في تطبيع الفكرة؟

ببساطة، لأن المقال السياسي يخاطب قارئًا مهتمًا بالشأن العام، أما المسلسل التلفزيوني فيدخل إلى البيت والأسرة والمجال اليومي. وعندما تنتقل أسئلة مثل:

ـ هل إسرائيل هي العدو الأول؟

ـ لماذا نتحمل قضية الفلسطينيين؟

ـ لماذا يسيء فلسطينيون إلى السعودية؟

ـ هل يمكن أن نتعامل مع الإسرائيلي كفرد طبيعي؟

من المقالة السياسية إلى الدراما الرمضانية، فإننا نكون أمام **اتساع للمجال الدلالي المتاح للنقاش.** ولا يعني ذلك تلقائيًا أن المجتمع تبنى هذه التصورات. بل إن الجدل الواسع حول المسلسل يثبت العكس أيضًا: أن فلسطين بقيت قضية قادرة على إثارة مقاومة اجتماعية قوية. لكن مجرد تحول "التطبيع" من موضوع محرّم إلى **موضوع يمكن تمثيله ومناقشته علنًا** يمثل تطورًا يستحق التسجيل.

6 ـ من "رفض إسرائيل" إلى الفصل بين اليهودي والإسرائيلي

تزامن ذلك مع تحولات ثقافية أخرى في الإعلام والإنتاج الأدبي السعودي.

وفي فبراير 2020 رصدت صحيفة "الشرق الأوسط" ظاهرة لافتة تمثلت في صدور خمس روايات لكتاب سعوديين خلال نحو أربع سنوات اتخذت من شخصيات يهودية

[1] إيمان الخطاب، مسلسل «مخرج 7» السعودي يثير جدل «فوبيا التطبيع»، الشرق الأوسط، 27 أبريل 2020، الرابط: https://shorturl.at/psNho

وبيئات يهودية موضوعًا لها. وخصصت الصحيفة تحقيقًا من حلقتين لهذه الظاهرة، حملت الأولى عنوان "اليهود في الرواية السعودية...كل شيء إلا التطبيع"، قبل أن تطرح في الحلقة الثانية مسألة "التوظيف السياسي" لهذا الاهتمام المتزامن. ومع أن الروائيين الذين حاورتهم الصحيفة رفضوا اعتبار أعمالهم تمهيدًا للتطبيع وأكدوا دوافعها الأدبية والتاريخية، فإن مجرد طرح السؤال في صحيفة سعودية بارزة يكشف أن العلاقة بين التحول الثقافي في صورة اليهود وبين التحولات السياسية تجاه إسرائيل كانت قد أصبحت، بحلول 2020، موضوعًا قابلًا للنقاش العلني[2].

في النتائج، تندرج الروايات تلك ضمن تحول ثقافي أوسع يقوم على الفصل بين: **اليهودية والصهيونية**، وبين: **اليهودي والإسرائيلي**، وبين: **إسرائيل بوصفها دولة وسياسة، واليهودي بوصفه إنسانًا يمكن تمثيله خارج صورة العدو.** وهذا التحول وإن لم يقصد، في الظاهر، تهميشًا لفلسطين؛ وعدم الخلط بين اليهود والاحتلال الإسرائيلي. غير أن أثره داخل البيئة الخطابية الأوسع كان إزالة جزء من **التشيطن المطلق** الذي هيمن على تمثيل اليهود وإسرائيل لعقود، وهو ما جعل نقاش العلاقة السياسية مع إسرائيل أكثر قابلية للتصور.

7 ـ اتفاقات أبراهام: الكسر الإقليمي للشرط الفلسطيني

في أغسطس 2020 أعلنت الإمارات والكيان الاسرائيلي التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات، ثم وقعت الإمارات والبحرين اتفاقات أبراهام في واشنطن في سبتمبر من ذلك العام. كانت الدلالة التاريخية للحدث بالنسبة إلى القضية الفلسطينية عميقة. فمنذ مبادرة السلام العربية عام 2002، كانت المعادلة العربية الرسمية تقوم من حيث المبدأ على: **الانسحاب والتسوية الفلسطينية يقود إلى التطبيع العربي.** أما اتفاقات أبراهام فقلبت الترتيب: **التطبيع يمكن أن يحدث قبل حل القضية الفلسطينية.** وهذا الكسر وإن لم تقم به السعودية، وإن كان بتشجيع منها، ولكنه غيّر المجال الاستراتيجي الذي تتحرك داخله.

---

[2] ميرزا الخويلدي، خمس روايات تقتحم «الغيتو» مثيرةً أسئلةً عديدةً (1 - 2): اليهود في الرواية السعودية... كل شيء إلا التطبيع، الشرق الأوسط، 23 فبراير 2020، الرابط: https://shorturl.at/aDt4z
ميرزا الخويلدي، اليهود في الروايات السعودية (2 - 2): روائيون سعوديون: نستغرب من التوظيف السياسي لرواياتنا، الشرق الأوسط، 24 فبراير 2020، الرابط: https://shorturl.at/yIJur

فقد أصبح من الممكن لدولة خليجية أن تقول إنها تستطيع إقامة علاقة بالكيان الاسرائيلي وفي الوقت نفسه الاستمرار في تأييد الدولة الفلسطينية.

وهذه الصيغة تهدم، من الناحية العملية، الترابط القديم بين: **دعم فلسطين ورفض العلاقة بإسرائيل قبل التسوية.**

8 ـ التطبيع بوصفه "قابلًا للتفكير"

حتى دون اتخاذ قرار رسمي بالتطبيع، فإن الأثر الأهم للمرحلة الإعلامية تمثل في جعل التطبيع: **قابلًا للتفكير.** وهذا مفهوم مهم في تحليل الخطاب. فالسياسات الكبرى لا تبدأ عادة بالقرار؛ تبدأ بتغيير حدود ما يمكن تخيله. كانت العلاقة مع الكيان الاسرائيلي في حقبة سابقة توصف تلقائيًا بالخيانة أو التطبيع المرفوض. أما في 2020 فأصبحت هناك أسئلة من نوع:

ماذا ستستفيد السعودية؟

ما المخاطر؟

هل إسرائيل حليف محتمل ضد إيران؟

هل الفلسطينيون يملكون حق الفيتو على علاقاتنا الخارجية؟

ما ثمن التطبيع؟

وما المقابل الأميركي؟

وحين يتحول السؤال من:

هل يجوز التطبيع؟

إلى:

بأي شروط نطبع؟

فإن تحولًا معرفيًا كبيرًا يكون قد وقع، حتى لو لم تتخذ الدولة القرار.

9 ـ مشاري الذايدي و"مهرجان المزايدات"

يمكن ملاحظة تحول آخر في مقال مشاري الذايدي المنشور في *الشرق الأوسط* مطلع 2020 بعنوان: **"عن صفقة القرن... ومهرجان المزايدات"**[3]. المهم في هذا النوع من الخطاب هو أن مركز النقد يتحول في جزء منه من مضمون الخطط الأميركية ـ الإسرائيلية إلى **المزايدة العربية والفلسطينية** حول الموقف منها. وهذه كلمة أخرى تستحق أن تدخل قاموس الدراسة: **المزايدة.**

فالمزايد هو من يستخدم فلسطين لإحراج الآخرين أو الطعن في وطنيتهم وعروبتهم. ومن ثم يؤدي وصف خطاب الخصوم بـ"المزايدة" إلى نزع الوظيفة المعيارية القديمة لفلسطين.

في الماضي كان بالإمكان مساءلة دولة عربية بالقول: **أين موقفكم من فلسطين؟**

أما في الخطاب الجديد فيمكن الرد: **لا تزايدوا علينا بفلسطين.** وهذا تطور شديد الأهمية.

10 ـ تدمير سلطة "المزايدة الفلسطينية"

كانت القضية الفلسطينية تمتلك تاريخيًا قوة رمزية تسمح للفاعلين باستخدامها للحكم على الآخرين. فالمؤيد لفلسطين أكثر قومية، والرافض للتطبيع أكثر التزامًا، والمقاطع لإسرائيل أكثر إخلاصًا للقضية، أما مفهوم "المزايدة" فيضرب هذه السلطة الرمزية. فهو يقول: **لا يحق لك أن تستخدم فلسطين مقياسًا للحكم على وطنيتي السعودية.** وبذلك تعود المرجعية مرة أخرى إلى الداخل: السعودي هو من يحدد ما يخدم السعودية، لا الفلسطيني، ولا القومي العربي، ولا الإسلامي، ولا المعيار الفلسطيني التاريخي. وهذه هي إحدى أكثر الآليات وضوحًا في انتقال السيادة الرمزية من **القضية** إلى **الدولة الوطنية**.

11 ـ خطاب "حل الدولتين" المضاد

من الخطأ اعتبار 2020 سنة الانحياز الكامل لهذا الاتجاه. ففي *عكاظ* نفسها نُشر موقف تحريري يؤكد أن حل الدولتين يظل جوهر الموقف العربي وأن فلسطين "القضية المركزية للسياسة العربية"، حتى بالنسبة إلى الدول التي تقيم علاقات مع

---

[3] مشاري الذايدي، عن صفقة القرن... ومهرجان المزايدات، الشرق الأوسط، 28 يناير 2020، الرابط: https://shorturl.at/k0uh9

الكيان الاسرائيلي. كما شدّد النص على أن مبادرة بيروت 2002 تظل الإطار المرجعي القائم على الانسحاب الإسرائيلي مقابل السلام العربي[4].

وهذا مهم للغاية، فالخطاب السعودي يريد التخفيف من وطأة الانتقال من اسرائيل بدل فلسطين، فأراد في مرحلة أولى الجميع بين **التفكير في "إسرائيل" و"التمسك بالدولة الفلسطينية"**. ومن هنا يظهر النموذج الجديد: **التعايش بين التطبيع المحتمل والموقف المؤيد لفلسطين.**

12 ـ مكر الانفصال بين "التطبيع" و"التخلي"

هذه واحدة من أكثر نتائج المرحلة أهمية. في الوعي السياسي العربي القديم كان:

التطبيع = التخلي عن فلسطين. أما بعد 2020، بدأت تتشكل أطروحة مختلفة:

يمكن التطبيع مع الكيان الاسرائيلي والاستمرار في تأييد الدولة الفلسطينية.

وقدمت الإمارات نفسها اتفاقها بهذا المنطق، معتبرة أن التطبيع ساعد على تعليق خطة الضم الإسرائيلي، بينما رفض الفلسطينيون وفصائل المقاومة هذا التفسير.

ولكن في نهاية المطاف، فإن هذا الفصل الشكلي يسمح بتخفيف وزن القضية الفلسطينية من دون الحاجة إلى الهجوم عليها.

13 ـ بقاء السقف الرسمي

لم يحدث في 2021 تحول رسمي سعودي مماثل للتحولات الإماراتية أو البحرينية، على الرغم من لعبها دورًا محوريًا غير مباشر في "التطبيع" الاماراتي والبحريني مع الكيان الاسرائيلي. رسميًا وعلنيًا، ظلت السعودية خارج اتفاقات أبراهام، واستمرت في تأكيد مبادرة السلام العربية والدولة الفلسطينية. لاشك إن الإعلام كان "يمهد بأوامر"، لأنه خلق **مخزونًا لغويًا وحجاجيًا** تستطيع السياسة الاستفادة منه إذا اختارت التحرك في هذا الاتجاه:

ـ المصلحة الوطنية.

---

[4] حل الدولتين جوهر الموقف العربي، صحيفة (عكاظ)، 27 أغسطس، 2020، الرابط: https://www.okaz.com.sa/news/local/2038804

- إيران.

- السلام الإقليمي.

- الفرص الاقتصادية.

- التكنولوجيا.

- المساعدات الفلسطينية.

- الجحود.

- المزايدة.

- الفلسطينيون مسؤولون عن خياراتهم.

كل هذه العناصر كانت موجودة قبل أن تصبح مسألة العلاقات السعودية - الإسرائيلية ملفًا تفاوضيًا علنيًا لاحقًا.

14 - محمد بن سلمان: إسرائيل "حليف محتمل"

تمثل تصريحات ولي العهد محمد بن سلمان لمجلة *The Atlantic* في مارس 2022 محطة بالغة الأهمية. فقد قال، عند سؤاله عن إسرائيل، إن المملكة لا تنظر إليها بوصفها عدوًا، وإنما باعتبارها **"حليفًا محتملًا"**، مع التأكيد في الوقت نفسه على وجود قضايا يجب حلها قبل الوصول إلى ذلك[5]. وقد أعادت الصحافة السعودية نشر المقابلة على نطاق واسع. هذه الصياغة تمثل تحولًا استراتيجيًا مهمًا.

فبين: **"إسرائيل عدو" و"إسرائيل حليف محتمل"** مسافة سياسية ضخمة. لكن الأكثر أهمية أنها جاءت مقترنة بعدم إعلان التخلي عن القضية الفلسطينية. وهنا نرى مرة أخرى النموذج الذي تبلور تدريجيًا طوال المرحلة: **إعادة تعريف إسرائيل لا تتطلب بالضرورة إسقاط فلسطين.**

15 - إسرائيل من "هوية العدو" إلى "حساب المصلحة"

[5] Saudi crown prince tells The Atlantic, 'We don't look at Israel as an enemy, we look to them as a potential ally' — yet bizarrely the magazine didn't publish the quote, Allarab News, March 4, 2022; https://shorturl.at/SRy1v

عندما توصف دولة بأنها عدو، تكون العلاقة معها محددة مسبقًا على أساس الهوية. أما حين توصف بأنها "حليف محتمل"، فإن العلاقة تنتقل إلى منطق: **الكلفة والمصلحة والفرصة والشرط.** وهذا يعكس التحول نفسه الذي حدث تجاه فلسطين.

فلسطين انتقلت جزئيًا: من واجب مطلق إلى قضية تُقاس بالمصلحة والأولوية، فيما انتقلت إسرائيل من عدو مطلق إلى فاعل يمكن تقييم العلاقة معه على أساس المصلحة. إذن، العمليتان ليستا منفصلتين، إنهما وجهان لتحول واحد: أي **انتقال السياسة الإقليمية من منطق الهوية إلى منطق الدولة الوطنية البراغماتي.**

16 ـ ماذا بقي إذن من "المركزية الفلسطينية"؟

في الواقع، بقي القليل. فالسعودية وإن لم تطبع بصورة رسمية، وظلت تتبنى حل الدولتين في العلن، واستمرت رسميًا في تأييد القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وظلت مبادرة السلام العربية مرجعًا معلنًا، فإن كل شروط "التطبيع" ومقدماته قد وجدت، وبعد إعادة تعريف فلسطين من قضية مركزية الى قضية من القضايا، لم تعد قادرة على تحديد خياراتها الإقليمية الممكنة. وهذا التعريف الأدق لـ:

انخفاض المركزية تمهيدًا لتخفيض الالتزام. يمكن لقضية أن تظل مهمة جدًا، لكن تفقد قدرتها على ممارسة **الفيتو السياسي** على بقية علاقات الدولة. وهذا بالضبط ما كانت المرحلة 2019 ـ 2022 تهيئ له.

17 ـ ثلاث عمليات متوازية

يمكن تلخيص المرحلة في ثلاث عمليات حدثت في وقت واحد:

الأولى: تحويل الفلسطيني من أخ إلى طرف في علاقة قابلة للحساب. وهذا ظهر في خطاب "ماذا فعلنا لكم؟".

الثانية: تحويل "الكيان الاسرائيلي" من عدو متعالي على الحسابات إلى فاعل قابل للتقييم البراغماتي. وهذا ظهر في النقاشات حول التطبيع، ثم في وصفها بالحليف المحتمل.

الثالثة: تثبيت الدولة السعودية كمرجعية عليا. أي أن المعيار الحاكم لم يعد: ماذا تقتضي فلسطين؟ بل: **ماذا تقتضي المصلحة السعودية؟**، وإن كان ذلك يولّد، في نهاية

المطاف، قرارًا معاديًا لفلسطين، وإن اقتضت المصلحة السعودية دعم قيام الدولة الفلسطينية. وقد تقتضي رفض الضم، وقد تقتضي الضغط على الكيان الاسرائيلي، لكن مصدر القرار تغير نظريًا: من **الالتزام فوق الوطني** إلى **السيادة الوطنية**.

18 ـ الحد الفاصل بين "تهميش فلسطين" و"إعادة موضعتها": قد يجادل البعض بأن الموقف السعودي من فلسطين يميل إلى "إعادة موضعتها" كقضية وليس "تهميشها، على قاعدة أن "التهميش" يوحي بإخراج القضية إلى الهامش أو تجاهلها. وأن الصحيح من وجهة نظر هذا البعض، المقرّب من السلطة، هو مصطح **"إعادة موضعة" بمعنى أن** فلسطين بقيت حاضرة، لكنها انتقلت من موقع: **المرجعية التي تقرر شرعية العلاقات العربية بالكيان الاسرائيلي** إلى موقع: **عنصر أساسي، ولكن ضمن حزمة أوسع من المصالح السعودية.** والحال، إن مجرد التفكير في إعادة موضوعة فلسطين فهذا ينطوي على مخطط تهميش مؤجل.

19 ـ "كشف الحساب" بوصفه شرطًا نفسيًا للتحول

تكتسب مقالات الجحود أهمية خاصة في هذا السياق، فالانتقال من رفض "إسرائيل" إلى احتمال التعامل معها يواجه عائقًا أخلاقيًا قويًا: **ماذا عن الفلسطينيين؟** ويقدم خطاب "كشف الحساب" إجابة نفسية وسياسية:

ـ لقد فعلنا ما علينا.

ـ ساعدناهم لعقود.

ـ دافعنا عن قضيتهم.

ـ لكنهم أخطأوا.

ـ وانقسموا.

ـ وأساء بعضهم إلينا.

ـ إذن لا ينبغي لهم أن يمتلكوا حق تقرير مستقبلنا.

بهذه الطريقة يصبح "الجحود الفلسطيني" موردًا يسمح بتحرير الذات السعودية جزئيًا من **عبء الالتزام غير المشروط.** وهنا تكمن الوظيفة الأعمق لهذا الخطاب.

20 ـ حدود التحول بنهاية 2022

مع نهاية 2022 كان التحول قد وصل إلى نقطة دقيقة، إذ أصبح من الممكن علنًا:

ـ مناقشة العلاقة مع الكيان الاسرائيلي.

ـ وصفه بحليف محتمل.

ـ انتقاد مركزية فلسطين.

ـ فتح كشف الحساب مع الفلسطينيين.

ـ رفض المزايدة باسم القضية.

والتأكيد على أن السعودية تحدد علاقاتها وفق مصالحها.

هذا في الوقت الذي لم تكن السعودية قد أقامت علاقات دبلوماسية مع الكيان الاسرائيلي. وبقيت المسافة بين: **التطبيع الخطابي** و**التطبيع الدبلوماسي.**

خلاصة: فلسطين تفقد "حق الفيتو"

لو لم يكن هناك من أثر فادح على القضية الفلسطينية سوى فقدانها مركزيتها داخل قطاع مؤثر من المجال الإعلامي السعودي، ما يمكن تسميته: **"حق الفيتو الرمزي" على السياسة الخارجية السعودية لكان ذلك كافيًا لتقدير عاقبة الزحزحة لموقع فلسطين في أجندة اهتمامات الرسمي السعودي، السياسي والاعلامي. فلم** تعد الحجة: **"لا يمكننا القيام بذلك لأن فلسطين لم تُحل"،** تتمتع بالقوة المطلقة التي كانت تتمتع بها سابقًا. وبدأت تنافسها حجة جديدة: **"السعودية هي التي تقرر مصالحها، ولا يحق لأحد أن يزايد عليها في فلسطين"**

21 ـ على حافة التطبيع

في الأشهر التي سبقت 7 أكتوبر 2023، انتقلت المفاوضات السعودية ـ الإسرائيلية من مستوى الاحتمال إلى مستوى سياسي متقدم، وأصبح السؤال المطروح ليس ما إذا كانت العلاقة ممكنة، بل ما الذي ستطلبه السعودية مقابلها، وليس كيف ولكن متى سوف توقع السعودية اتفاقية ابراهام والتطبيع مع الكيان الاسرائيلي.

ثم جاءت حرب غزة لتقلب هذا المسار رأسًا على عقب، وتعيد اختبار كل ما أنجزه خطاب "السعودية أولًا" خلال نحو عقدين. فالقضية التي بدا أنها فقدت جانبًا من قدرتها على فرض أجندتها الإقليمية عادت، بفعل الحرب، إلى مركز السياسة السعودية والعربية مرة أخرى. لكنها عادت إلى **سعودية مختلفة** عن السعودية التي عرفتها الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

2023 - 2026: حرب غزة واختبار حدود "السعودية أولًا"

تمثل الفترة الممتدة من 2023 إلى 2026 الاختبار الأشد أهمية لمسار التحول في الخطاب السعودي إزاء فلسطين. فقبيل طوفان الأقصى، كانت السعودية والكيان الاسرائيلي أقرب من أي وقت مضى إلى صيغة تسمح بتطبيع العلاقات بينهما ضمن تفاهم أوسع مع الولايات المتحدة. أما بعد اندلاع الحرب في غزة، فقد عادت فلسطين بقوة إلى مركز الخطاب السياسي والدبلوماسي السعودي، وتراجع ملف التطبيع، وأصبحت الدولة الفلسطينية مرة أخرى شرطًا صريحًا في أي حديث عن العلاقة مع "إسرائيل".

لكن السؤال الأهم لا يتعلق فقط بما إذا كانت فلسطين قد "عادت"، بل إلى أي نوع من المركزية عادت؟ هل عادت إلى الموقع القديم الذي يجعلها القضية العربية التي تعلو على حسابات الدولة الوطنية؟ أم عادت بوصفها قضية شديدة الأهمية، ولكن داخل تصور سعودي جديد للمصلحة والأمن والاستقرار الإقليمي؟

التمييز بين الاحتمالين ضروري لفهم التحول طويل المدى:

1 ـ سبتمبر 2023: التطبيع قبل أسابيع من الحرب

في 20 سبتمبر 2023، أي قبل طوفان الأقصى بنحو أسبوعين ونصف، قال ولي العهد محمد بن سلمان في مقابلة مع قناة فوكس نيوز إن السعودية وإسرائيل تقتربان "كل يوم" من التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات[6]. ونقلت وسائل الإعلام السعودية والإقليمية هذه التصريحات باعتبارها مؤشرًا على تقدم ملموس في المفاوضات[7].

[6] Bret Baier interviews Saudi Prince: Israel peace, 9/11 ties, Iran nuke fears: 'Cannot see another Hiroshima', FOX NEWS, September 20, 2023; https://shorturl.at/6mVEQ

[7] Fox News exclusive: Saudi Crown Prince on US ties, Iran and peace with Israel, Arab News, 20 September 2023; https://www.arabnews.com/node/2377551/amp

كانت أهمية هذه اللحظة في أن السؤال لم يعد: هل يمكن للسعودية أن تقيم علاقة بإسرائيل؟، بل أصبح: ما شروط الصفقة؟

وقد كان واضحًا أن المفاوضات لم تكن ثنائية سعودية ـ إسرائيلية فقط، بل ثلاثية في جوهرها، لأن السعودية كانت تربط أي اتفاق بحزمة أميركية أوسع تشمل ترتيبات أمنية وتعاونًا نوويًا مدنيًا ومسائل تتعلق بالتكنولوجيا والتسليح. وهنا يمكن ملاحظة تحول بالغ الأهمية في موقع القضية الفلسطينية داخل المعادلة.

لم تكن فلسطين قد اختفت. لكنها أصبحت عنصرًا داخل صفقة استراتيجية أوسع. أي أنها لم تعد وحدها البوابة التي تمر عبرها العلاقة مع الكيان الاسرائيلي، بل واحدة من عدة ملفات تفاوضية تشمل الأمن الأميركي، والطاقة النووية، والتكنولوجيا، والعلاقة الثنائية مع واشنطن. وهنا نحن أمام شكل من أشكال الاستثمار (إن لم يكن الابتزاز) للقضية الفلسطينية لتحقيق غايات خاصة، وهذا هو ذروة مسار إعادة الموضع الذي بدأ قبل نحو عقدين.

2 ـ من "الشرط السابق" إلى "المكوّن التفاوضي"

من الناحية المفاهيمية يمكن التمييز بين مرحلتين. في منطق مبادرة السلام العربية عام 2002:

ـ حل القضية الفلسطينية يفضي إلى التطبيع

أما في المفاوضات التي كانت جارية في 2023:

ـ التطبيع+الترتيبات الأميركية+تنازلات أو خطوات للفلسطينيين = صفقة شاملة.

وهنا الفارق كبير، ففي النموذج الأول، الدولة الفلسطينية "شرط سابق". أما في الثاني، فلسطين "مكوّن تفاوضي". وهذا يعني أن الرياض كانت مستعدة للتخلي عنها، وأصبحت فلسطين جزءًا من عملية مساومة أوسع تتحدد وفق منظور المصلحة الوطنية السعودية.

وقد كانت هذه المرحلة التي بلغ فيها خطاب "السعودية أولًا" أقصى تأثيره السياسي غير المباشر.

3 ـ الزيارة السعودية إلى رام الله: محاولة تثبيت البعد الفلسطيني

رغم تقدم نقاشات التطبيع، بقيت السعودية متمسّكة بالجانب الرمزي والشكلي للقضية الفلسطينية. ففي 26 سبتمبر 2023 وصل وفد سعودي رسمي إلى الضفة الغربية، في أول زيارة من نوعها منذ سنوات، وذلك بعد أيام فقط من حديث محمد بن سلمان عن الاقتراب من اتفاق مع الكيان الاسرائيلي. وبقدر ما توحي هذه الخطوة طبيعة التوازن السعودي، فإن مجرد قيام وفد رسمي سعودي الى الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي الذي يسيطر على المنافذ الحدودية البرية والجوية فينطوي على خطوة تطبيعية في حد ذاتها. كان الهدف واضحًا، بأن ثمة رغبة سعودية، على ما يبدو، بإدخال الفلسطينيين في المعادلة الجديدة. وهذا يوحي وكأن الخطاب السعودي في تلك المرحلة لم يكن: "إسرائيل بدل فلسطين"، وإنما "إسرائيل وفلسطين داخل ترتيب سعودي أوسع". وهذا فرق مهم.

4 ـ طوفان الأقصى: انهيار المسار السابق

جاء طوفان الأقصى، ثم الحرب العدوانية المتوحشة والواسعة على غزة، ليغيرا البيئة الاستراتيجية بصورة جذرية. فخلال أيام انتقل مركز النقاش الإقليمي من: ـ التطبيع، والضمانات الأمنية، والاتفاق النووي المدني، والتعاون الاقتصادي، إلى وقف الحرب، والضحايا المدنيين، وغزة، والتهجير، والدولة الفلسطينية. وبذلك استعادت فلسطين قدرتها على "فرض الأجندة الإقليمية" التي بدا أنها فقدت جانبًا منها خلال السنوات السابقة. وهذا أمر بالغ الأهمية.

فإحدى علامات المركزية السياسية هي أن القضية تستطيع تغيير ترتيب القضايا الأخرى. وحرب غزة فعلت ذلك بالفعل.

5 ـ غزة تعيد فلسطين إلى "المركز"

كشف طوفان الاقصى وتاليًا الحرب الصهيونية المتوحشة على قطاع غزة عن حد واضح لكل الخطابات السابقة التي سعت إلى التعامل مع فلسطين كقضية يمكن وضعها ضمن مجموعة ملفات خارجية. فحين انفجرت غزة، لم تستطع السعودية التعامل معها كما تتعامل مع أزمة إقليمية هامشية. فالقضية عادت إلى:

ـ القمة العربية والإسلامية.

ـ مجلس الأمن.

ـ الدبلوماسية السعودية.

ـ العلاقات مع الولايات المتحدة.

ـ مسألة التطبيع.

ـ والنقاش حول النظام الإقليمي كله.

وهذا يعني أن محاولة خفض المركزية الفلسطينية، مهما بلغت في الإعلام والنقاش النخبوي، لم تستطع تحويل القضية إلى مجرد ملف دبلوماسي ثانوي.

6 ـ فلسطين في سياق سعودي جديد

مع ذلك، لم تكن العودة الى فلسطين نسخة من الخطاب القديم. فاللغة السعودية بعد 7 أكتوبر لم تعد لغة تعبئة قومية أو دعوة إلى مواجهة مفتوحة مع الكيان الاسرائيلي. بل تركزت على: وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، ورفض التهجير، وحل الدولتين، والاعتراف بالدولة الفلسطينية، والاستقرار الإقليمي، والقانون الدولي.

وهذه لغة دولة تسعى إلى "إدارة النظام الإقليمي" أكثر منها لغة حركة سياسية تتبنى قضية فوق وطنية. إذن، فلسطين عادت، ولكن ضمن إطار جديد: "فلسطين ضرورية للاستقرار الإقليمي الذي تريده السعودية"، وهذا يختلف عن: "فلسطين فوق كل الحسابات السعودية".

7 ـ إعادة تثبيت الشرط الفلسطيني

في 7 فبراير 2024 أصدرت وزارة الخارجية السعودية بيانًا جاء ردًا على تصريحات أميركية بشأن المحادثات السعودية ـ الإسرائيلية. أكد البيان أن موقف المملكة من القضية الفلسطينية "راسخ"، ودعا إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967

وعاصمتها القدس الشرقية، وربط تحقيق السلام الشامل بحصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة[8].

في الظاهر، أعاد البيان تحويل فلسطين من مكوّن تفاوضي إلى شرط سياسي واضح، ولكن البيان كشف في جانب آخر منه عن المأزق الذي وجدت السعودية نفسها فيه بعد الهبّة العالمية المناصرة للقضية الفلسطينية ولشعب فلسطين والغضب العالمي ضد الكيان الاسرائيلي وقادته المصنّفين كمجرمي حرم وإبادة. وكان من الطبيعي أن تساير السعودية الموجة العالمية وأن تظهر بصورة المدافع الأول عن فلسطين وشعبها. ولذلك، عكست السعودية خطابها الفلسطيني على النقاشات السياسية حول التطبيع، وبدلًا من نقاش حول ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون داخل صفقة التطبيع، أصبح السؤال: هل توجد دولة فلسطينية قبل التطبيع؟ وهذه عودة جزئية إلى منطق مبادرة السلام العربية. ولا بد من الإشارة إلى أن المطالبة بالدولة الفلسطينية يأتي في سياق المناكفة مع قادة الكيان (نتنياهو وسموتريتش، وبن غفير) الذين جهروا بمشروع اسرائيل الكبرى بما يشمل أجزاء من الجزيرة العربية (السعودية) وهو ما أغضب حكام الرياض ودفعهم الى رفع منسوب المطالب، وعلى رأسها الدولة الفلسطينية.

8 ـ فلسطين تعود إلى ممارسة "الفيتو"

يمكن وصف التحول الذي حدث بعد طوفان الأقصى بأن القضية الفلسطينية استعادت جانبًا من حق الفيتو الرمزي والسياسي. قبل ذلك، كان من الممكن تخيل اتفاق سعودي ـ إسرائيلي رغم غياب دولة فلسطينية، شريطة وجود خطوات أو التزامات سياسية كافية.

بعد الحرب، أصبح هذا الاحتمال أكثر صعوبة بكثير. وبذلك استعادت فلسطين القدرة على منع أو تأخير خيار استراتيجي سعودي كبير، بالذهاب نحو خيار التطبيع الشامل مع الكيان الاسرائيلي. وهذه إحدى أقوى علامات المركزية، لكنها ليست بالضرورة عودة إلى المركزية القديمة. لأن السعودية لم تقل: "نعود إلى فلسطين لأنها أعلى من

[8] وزارة الخارجية: موقف المملكة كان ولا يزال ثابتاً تجاه القضية الفلسطينية وضرورة حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على حقوقه المشروعة، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، 7 فبراير 2024، الرابط: https://shorturl.at/qhrbK

مصالحنا". بل يمكن قراءة موقفها بصورة مختلفة، إذ لا يمكن بعد طوفان الأقصى تجاوز القضية الفلسطينية، وحتى تحقيق استقرار إقليمي أو تسوية مستدامة أو علاقة طبيعية مع الكيان الاسرائيلي من دون حل فلسطيني حقيقي. أي أن القضية عادت إلى المركز أيضًا من بوابة "المصلحة الاستراتيجية السعودية".

9 ـ من "القضية الأخلاقية" إلى "شرط النظام الإقليمي"

يمكن هنا ملاحظة تحول في طبيعة التبرير. في الخطاب القديم، مركزية فلسطين تُشتق من العروبة، والإسلام، والقدس، والحق التاريخي، والأخوة. أما في الخطاب السعودي الجديد فتضاف بقوة مفاهيم: الاستقرار، والأمن الإقليمي، والقانون الدولي، وحل الدولتين، وعدم التهجير، والسلام المستدام.

وهذا لا يلغي المبررات القديمة، لكنه يعيد صياغتها ضمن خطاب الدولة الحديثة. ففلسطين مهمة ليس فقط لأنها "قضيتنا"، بل لأن عدم حلها "ينتج حربًا إقليمية متكررة"، وتاليًا ارتباط فلسطين بالأمن القومي السعودي، أي ان حل القضية الفلسطينية يشكل ضمانة أمنية سعودية.

10 ـ الانتقال من الدعم الخطابي إلى مشروع دبلوماسي

تطور هذا الاتجاه أكثر في 2025، حين لعبت السعودية دورًا في الدفع باتجاه الاعتراف بالدولة الفلسطينية وبناء تحالف دولي لتطبيق حل الدولتين. وفي 25 سبتمبر 2025، أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، على هامش أعمال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، إطلاق تحالف دولي طارئ لدعم الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، معلنًا مساهمة سعودية قدرها 90 مليون دولار ضمن جهود الدعم المباشر للسلطة. وفي السياق نفسه أعاد تأكيد أن "لا مسار للتطبيع مع إسرائيل دون دولة فلسطينية". وبعد ذلك أُعلن رسميًا عن "التحالف الطارئ للاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية"، بمشاركة السعودية وإحدى عشرة دولة أخرى، بهدف منع انهيار السلطة والحفاظ على قدرتها على الحكم وتقديم الخدمات،

وربط البيان صراحةً استدامة المؤسسات الفلسطينية بالحفاظ على إمكانية تطبيق حل الدولتين[9].

وتكشف هذه المرحلة أن فلسطين لم تعد مجرد ملف دفاعي في الدبلوماسية السعودية، بل أصبحت جزءًا من محاولة السعودية لعب دور المهندس الإقليمي للتسوية. وهذا تحول له دلالة خاصة، فالسعودية تحاول استدراك تداعيات طوفان الأقصى والتي بدت فيه وكأنها في موقع "الخائن" للقضية الفلسطينية مع تكرار حديث مسؤوليها عن قرب التوصل الى اتفاق مع الكيان الاسرائيلي، فأرادت بموقعها الجديد للقول: نحن ملتزمون بفلسطين، بل حاولت بناء تحالف دولي لحل القضية بما يتوافق مع تصورها للاستقرار الإقليمي، بما ينطوي على نيّة مبيّتة لاحتواء تداعيات "التخلي" عن فلسطين في السنوات السالفة.

11 - رفض التهجير: عودة البعد الوجودي للقضية

كان رفض تهجير الفلسطينيين من غزة والضفة أحد أكثر عناصر الموقف السعودي ثباتًا بعد الحرب. لم يكن ذلك الموقف معزولًا عن القلق السعودي، وتشاركه دول عربية أخرى مثل مصر والاردن، من التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية والامنية لتهجير الفلسطينيين.

وفي 22 يونيو 2025، أكد مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، في "إعلان إسطنبول" الصادر عن دورته الحادية والخمسين، "الرفض القاطع لأي مخططات تستهدف التهجير القسري للفلسطينيين من أرضهم"، معتبرًا أن ذلك يشكل "تصفية للقضية الفلسطينية وانتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي"، كما رفض السياسات الرامية إلى تدمير مقومات الحياة في قطاع غزة بقصد خلق ظروف تدفع الفلسطينيين إلى مغادرة أرضهم[10].

من الناحية المبدئة، يعد خطاب التهجير محوريًا لأنه يعيد إلى القضية الفلسطينية بعدها الوجودي، فلم يعد الأمر متعلقًا فقط بحدود دولة مستقبلية. بل بات متعلقًا بالسؤال: هل

---

[9] Saudi Arabia launches $90m emergency coalition to fund Palestinian Authority, rules out normalization without statehood, Saudi Gazette, September 26, 2025; https://shorturl.at/zaOyY

[10] ISTANBUL DECLARATION Adopted by the 51st Session of OIC Council of Foreign Ministers (Under the Theme: the OIC in a Transforming World) (21 - 22 June 2025) (25th – 26th Dhu'l-Hijjah 1446H), Organization of Islamic Cooperation, 21 June, 2025; https://www.oic-oci.org/ar/news/6406

سيبقى الشعب الفلسطيني على أرضه أصلًا؟ وهنا تستعيد فلسطين بعضًا من صورتها القديمة بوصفها قضية بقاء، لا مجرد خلاف حدودي أو دبلوماسي. وهذا لم يكن ممكنًا من دون طوفان الأقصى الذي أعاد للقضية الفلسطينية زخمها ومحوريتها في المجال السياسي والاعلامي العربي.

12 ـ الثبات أمام ضغط التطبيع

بعد طوفان الأقصى، لم يعد ممكنًا بالنسبة إلى السعودية التصرّف كما لو أن القضية الفلسطينية باتت من الماضي، أو أن الوقت قد حان لبدء خطة التخلي وبدء التطبيع مع الكيان الاسرائيلي. فقد فرض الطوفان نفسه، وأصبح التناقض أكثر وضوحًا بين الرغبة الأميركية والإسرائيلية في إدخال السعودية إلى اتفاقات أبراهام وبين استمرار الرياض في ربط ذلك بقيام دولة فلسطينية.

وفي مايو 2025، أشارت تقارير وتحليلات متخصصة إلى أن مسار التطبيع السعودي ـ الإسرائيلي أصبح مرتبطًا، من وجهة النظر السعودية، بتحقيق تقدم ذي مصداقية نحو الدولة الفلسطينية. وفي 11 مايو أفادت رويترز بأن الرياض غير مستعدة للمضي في التطبيع من دون وقف الحرب في غزة وخريطة طريق نحو إقامة دولة فلسطينية، فيما أكدت السعودية رسميًا في 24 مايو أن إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة يمثلان "السبيل الوحيد" لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين[11].

وفي نوفمبر 2025، وفي ظل ضغوط أميركية متجددة لدفع السعودية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الإبراهيمية، أبرزت وسائل إعلام سعودية استمرار تمسك الرياض بربط التطبيع بتسوية القضية الفلسطينية. ففي 26 نوفمبر نشرت صحيفة (الوطن) تقريرًا بعنوان "ولي العهد يرفض طلب ترمب بشأن التطبيع ويتمسك بالقضية الفلسطينية"، ذكرت فيه أن محمد بن سلمان رفض المضي في التطبيع من دون قبول إسرائيل بمسار موثوق وغير قابل للتراجع ومحدد زمنيًا نحو إقامة دولة فلسطينية[12]. وفي 26 نوفمبر 2025، نقلت Saudi Gazette عن تقرير لـAxios أن الرئيس

[11] Insight: Prospects of Saudi ties to Israel elusive as Trump seeks $1 trillion bonanza, Reuters, May 12, 2025; https://www.reuters.com/world/prospects-saudi-ties-israel-elusive-trump-seeks-1-trillion-bonanza-2025-05-11

[12] ولي العهد يرفض طلب ترمب بشأن التطبيع ويتمسك بالقضية الفلسطينية، الوطن، 26 نوفمبر 2025، الرابط: https://www.alwatan.com.sa/article/1173643

الأميركي دونالد ترامب ضغط خلال اجتماعه بمحمد بن سلمان في 18 نوفمبر على ولي العهد السعودي للانضمام إلى الاتفاقيات الإبراهيمية، وأن النقاش اتسم بالتوتر عندما قاوم محمد بن سلمان هذا الضغط. ونقل التقرير عن مصدر مطلع قوله إن ولي العهد "تمسك بموقفه"، مشترطًا أن يرتبط أي تطبيع مع إسرائيل بمسار "موثوق وغير قابل للتراجع ومحدد زمنيًا" نحو إقامة دولة فلسطينية[13]. وهذا المسار استمر حتى 2026.

13 ـ عودة "السعودية أولًا" ..ولكن

بحلول 2026، لم تعد المعادلة ببساطة: "السعودية أولًا ضد فلسطين" بل أصبحت: "السعودية أولًا، ولذلك لا بد من حل القضية الفلسطينية". وهذا تحوّل بالغ الأهمية في فهم مآل الشعار، لأن حل القضية الفلسطينية ضرورة استقرار السعودية. في السابق كانت المصلحة الوطنية السعودية تُستخدم لتقليل الالتزام بفلسطين، ولكن بعد طوفان الأقصى أصبحت المعادلة عكسية، فقد أصبح الالتزام بالقضية بالفلسطينية مصلحة وطنية سعودية، بعد أن ظهر أن استمرار الاحتلال والحرب الوحشية الصهيونية يهددان الاستقرار، ليس في فلسطين بل وفي السعودية والمنطقة عامة.

وإذا كان التطبيع ينتج كلفة سياسية وأمنية، وإذا كان موقع السعودية العربي والإسلامي يتضرر من تجاوز فلسطين. فإن المصلحة السعودية نفسها تصبح حجة "لتثبيت القضية لا لتهميشها"، وهذا ما يجعل العلاقة بفلسطين حاجة سعودية، وقد تكون جزءًا من شعار "السعودية أولًا".

14 ـ الضغط الأميركي سنة 2026 واختبار الشرط الفلسطيني

وفي يوليو 2026، ظهر خلاف جديد حول الربط بين التعاون النووي المدني والتطبيع السعودي ـ الإسرائيلي. ففي 22 يوليو أعلنت الولايات المتحدة والسعودية التوصل إلى اتفاق للتعاون النووي المدني، في وقت أشارت فيه رويترز إلى أن ملفي التعاون النووي والتطبيع كانا قد فُصلا عن بعضهما، وأن الرياض تستبعد التطبيع مع إسرائيل من دون قيام دولة فلسطينية. غير أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عاد في 24

[13] Saudi Crown Prince rejects US proposal on Israel normalization in tense Trump meeting: Report, Saudi Gazette, 18 November 2025; https://shorturl.at/fMvTl

يوليو ليعلن أنه لن يمضي في الاتفاق النووي ما لم تنضم السعودية إلى اتفاقات أبراهام وتطبّع علاقاتها مع إسرائيل. وفي المقابل، ظل الموقف السعودي، وفق رويترز، مرتبطًا بوجود "مسار غير قابل للتراجع" نحو إقامة دولة فلسطينية قبل الاعتراف بإسرائيل[14]. وفي 24 أغسطس 2026، أحالت إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى الكونغرس اتفاق التعاون النووي المدني الأميركي ـ السعودي الذي تم التوصل إليه في يوليو، لبدء فترة المراجعة التشريعية المنصوص عليها في قانون الطاقة الذرية الأميركي. وفي اليوم التالي، نقلت رويترز عن مسؤول في الإدارة الأميركية أن موقف ترامب "لم يتغير"، وأن الاتفاق "لن يمضي قدمًا إلا إذا انضمت السعودية إلى اتفاقات أبراهام" وطبعّت علاقاتها مع إسرائيل. وفي المقابل، أشارت الوكالة إلى استمرار تمسك الرياض بمسار غير قابل للتراجع نحو إقامة دولة فلسطينية قبل الاعتراف بإسرائيل. ولا يتضح حتى الآن ما إذا كان شرط التطبيع جزءًا قانونيًا من نص الاتفاق النووي المصنف سرّيًا، أم شرطًا سياسيًا منفصلًا فرضه الرئيس على دخوله حيز التنفيذ[15].

بعد طوفان الأقصى، فلسطين لم تعد مجرد خطاب رمزي يمكن تجاوزه حين ترتفع قيمة الصفقة الاستراتيجية، بل أصبحت قيدًا على اتفاق بالغ الأهمية للسعودية في مجال الطاقة النووية والعلاقة الاستراتيجية مع واشنطن. وهذا يعني أن مركزية فلسطين، بعد الطوفان، استعادت "كلفة" سياسية فعلية.

15 ـ هل فشل مشروع "خفض المركزية"

ليس تمامًا. فحتى مع إعادة تثبيت الدولة الفلسطينية شرطًا، لم تعد البيئة الفكرية والإعلامية إلى ما قبل 2007. ولا يزال ممكنًا القول: السعودية أولًا، المصلحة السعودية أولًا، للفلسطينيين مسؤولية عن قراراتهم، حماس ليست فلسطين، العلاقة بإسرائيل ممكنة مستقبلًا، التطبيع ليس خيانة في ذاته إذا تحقق السلام. كل هذه الأفكار بقيت قابلة للتداول.

---

[14] Why a proposed US-Saudi nuclear deal worries some in Washington and the Middle East, Reuters, July 22, 2026; https://www.reuters.com/world/why-does-saudi-arabia-want-civil-nuclear-deal-with-us-2026-07-22

[15] Trump sends Saudi nuclear deal to Congress but says Riyadh must recognize Israel, Reuters, August 26, 2026; https://shorturl.at/Ocuxp

إذن، ما تراجع بعد 7 أكتوبر ليس "الوطنية السعودية الجديدة"، وإنما افتراض أن فلسطين يمكن تجاوزها دون كلفة.

16 ـ عودة فلسطين ولكن دون عودة العروبة القديمة

هذه ربما أهم نتيجة للمرحلة. فلم يؤدِ العدوان الصهيوني على غزة وتاليًا الهبّة العالمية انتصارًا لشعب فلسطين، إلى عودة القومية العربية التقليدية في السعودية. ولم تعد فلسطين "بوابة الهوية السعودية"، ولم تتراجع رؤية 2030 لصالح خطاب تعبوي فلسطيني. فقد استمرت السعودية في مشاريع رؤية 2030، وسياستها الاستثمارية (بما تشمل الانفتاح على الشركات الاسرائيلية) وانفتاحها الاجتماعي، وعلاقاتها الدولية المتعددة التي كسرت بها الحظر الاخلاقي والسياسي، وخطابها الوطني الجديد.

صحيح أن فلسطين عادت "داخل هذه المنظومة"، ولكن ليست فلسطين الستينيات والسبعينيات، وهذا يعني أن ما حدث ليس: "استعادة النظام القديم"، بل "إعادة إدماج فلسطين داخل النظام الجديد".

17 ـ من "المركزية الهوياتية" إلى "المركزية الاستراتيجية"

يمكن التعبير عن هذا التحول من خلال مفهومين. في المرحلة القديمة كانت فلسطين تتمتع بما يمكن تسميته: "المركزية الهوياتية"، أي أنها جزء من تعريف من نحن بوصفنا عربًا ومسلمين.

أما بعد 2023، فإنها تستعيد بصورة متزايدة: "مركزية استراتيجية". أي أن حلها يصبح شرطًا للأمن والاستقرار والسلام والعلاقات الإقليمية. هذا الفرق بالغ الأهمية. فالمركزية الهوياتية تقول: "فلسطين منا"، أما المركزية الاستراتيجية فتقول: "لا يمكن بناء الشرق الأوسط الذي نريده من دون حل فلسطين".

والخطاب السعودي المعاصر يبدو أقرب إلى الثاني، مع تمويه بالأول رعاية لتوجهات الرأي العام.

18 ـ غزة وحدود خطاب "الفلسطينيون أضاعوا قضيتهم"

كما كشف طوفان الأقصى وتاليًا الحرب الصهوينية المتوحشة على قطاع غزة، ضعف إحدى الحجج التي كانت شائعة في المرحلة السابقة: "الفلسطينيون أضاعوا قضيتهم بانقساماتهم". فمهما كانت الانتقادات الموجهة إلى حماس أو السلطة الفلسطينية، فإن حجم الحرب والدمار أعاد مركز المسؤولية إلى الاحتلال والسياسة الإسرائيلية في قطاع واسع من الخطاب الدولي والعربي. وبذلك أصبح أصعب سياسيًا اختزال القضية في: أخطاء فتح أو حماس، أو الجحود، أو الفرص الضائعة.

لقد أعادت الحرب التمييز بين: "الفلسطيني كفاعل سياسي قد يخطئ"، و:"الفلسطيني كشعب واقع تحت الاحتلال والحرب". وهذا التمييز يعيد بعض القوة إلى خطاب القضية بوصفها قضية حقوق لا مجرد تقييم لأداء قياداتها.

19 ـ ماذا حدث لخطاب "كشف الحساب"؟

لم يختفِ تمامًا، لكنّه فقد جانبًا من مركزيته بعد 7 أكتوبر. ففي ظل الحرب والضحايا والتهجير أصبحت لغة: "ماذا قدمنا لهم؟"، أقل قدرة على احتلال مركز الخطاب من لغة: وقف الحرب، وحماية المدنيين، ورفض التهجير، وإقامة الدولة. وهذا تحول دلالي مهم.

فحين يعود الفلسطيني إلى صورة "الضحية الواقعة تحت تهديد وجودي"، يصبح من الأصعب الإبقاء عليه أساسًا في صورة "المتلقي الجاحد للمساعدة".

20 ـ الإعلام السعودي بعد غزة: بين نقد حماس والدفاع عن فلسطين

أحد أهم ملامح الخطاب السعودي الجديد هو محاولة الفصل الصارم بين: "رفض سياسات حماس" و:"الدفاع عن الحقوق الفلسطينية"، وهذه الصيغة ليست تناقضًا بالضرورة. فهي تسمح للسعودية بأن تقول: لسنا مع حماس. لسنا مع توظيف إيران للفلسطينيين. لسنا مع هجوم يوسع الحرب. لكننا في الوقت نفسه: ضد الاحتلال، ضد التهجير، مع الدولة الفلسطينية، ومع وقف الحرب.

هذه الصيغة تمثل من وجهة النظر السعودية مخرجًا لائقًا بعد سنوات من التخلي والانزياح، وبما يعفيه من أي مسؤولية أخلاقية وقومية إزاء فلسطين، على أساس ذريعة فحواها أن هناك من أساء استثمار فلسطين، وأنها تريد استعادتها وتوجيهها بما

يخدم اجندتها ومنع تحوّلها الى قضية حاكمة ومعيارية تكون قضية محكومة وخاضعة لمعيارية بديلة أو موازية، أي معيارية "السعودية أولًا".

21 ـ فلسطين كشرط للزعامة الإقليمية السعودية

ثمة بعد إضافي ينبغي إدخاله في التفسير. مع اتساع طموح السعودية إلى لعب دور قيادي في المنطقة، يصبح تجاوز القضية الفلسطينية أكثر كلفة. فدولة تسعى إلى: قيادة عربية، ومكانة إسلامية، ووساطة دولية، وتوازنات إقليمية، وعلاقات قوية مع الجنوب العالمي، لا تستطيع بسهولة أن تتعامل مع فلسطين كقضية هامشية.

وهنا يتحول الالتزام بفلسطين إلى عنصر من عناصر "رأس المال الجيوسياسي السعودي". أي أن القضية لا تستمد أهميتها فقط من الأخلاق أو التاريخ، وإنما أيضًا من موقع السعودية الذي تسعى إلى بنائه. وهذا عامل قد يفسر تشدد الرياض بعد 2023 أكثر مما يفسره الحنين إلى خطاب العروبة القديم.

22 ـ المفارقة النهائية في المرحلة

وهكذا نصل إلى مفارقة مثيرة. الخطاب الذي بدأ سنة 2007 بـ: "السعودية أولًا، حتى أمام فلسطين" ينتهي، جزئيًا، في 2026 إلى: "لأن السعودية أولًا، لا يمكن تجاهل فلسطين". فالدولة الوطنية التي أسهم صعودها في خفض مركزية فلسطين هي نفسها التي تجد أن مصالحها الإقليمية الكبرى تتطلب حل القضية. وهذا التحول يؤكد أن "السعودية أولًا" ليس بالضرورة مشروعًا مضادًا لفلسطين. إنه مشروع "لإعادة تعريف مصدر الالتزام بها". لم تعد فلسطين بالضرورة فوق المصلحة السعودية. لكن المصلحة السعودية نفسها قد تستدعي فلسطين بقوة.

23 ـ حصيلة الفترة 2023 - 2026

يمكن تلخيص المرحلة الأخيرة في أربع نتائج رئيسية:

ـ أولًا: 7 أكتوبر أوقف مسار تحويل فلسطين إلى مجرد مكوّن تفاوضي.

ـ ثانيًا: الحرب أعادت القضية إلى قلب السياسة السعودية، ولكن عبر لغة الاستقرار والقانون الدولي والدولة الفلسطينية أكثر من لغة التعبئة القومية القديمة.

ـ ثالثًا: لم يؤدِ ذلك إلى تراجع "السعودية أولًا"؛ بل حدثت عملية إدماج فلسطين داخل هذا المنطق.

ـ رابعًا: التطبيع السعودي ـ الإسرائيلي أصبح بعد غزة مشروطًا بصورة أكثر صراحة بحل فلسطيني، ما أعاد للقضية قدرة فعلية على تقييد قرار استراتيجي سعودي كبير.

ومن ثم، فإن النتيجة الأكثر دقة ليست القول إن فلسطين اختفت ثم عادت. بل إن موقعها مر بثلاث حركات: مركزية تاريخية ـ إعادة موضعة وطنية ـ عودة استراتيجية مشروطة.

وهكذا، تكشف مرحلة 2023 ـ 2026 حدود الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، لكنها لا تنقضها. لقد أسهمت كتابات "السعودية أولًا"، وخطاب الجحود، ونقد الفلسطينيين، ونقاش التطبيع، في تقليص قدرة فلسطين على العمل بوصفها المرجعية الوحيدة لتحديد السياسة السعودية. لكن حرب غزة أثبتت أن هذا التقليص لم يصل إلى حد تحويل فلسطين إلى قضية هامشية.

فحين عاد الصراع بصورة وجودية، عادت القضية إلى ممارسة تأثير مباشر على السياسة السعودية نفسها. لكنها لم تعد إلى موقعها القديم تمامًا. فالمملكة التي أعادت فلسطين إلى مركز سياساتها بعد غزة ليست المملكة التي كانت تنظر إليها من خلال أيديولوجيا عروبية أو وحدوية.

فقد أعادت السعودية تعريف فلسطين باعتبارها: قضية أمن قومي سعودي يتم تمريرها عبر شعارات أخلاقية مثل الحقوق والعدالة، وشرطًا للسلام، في الوقت نفسه قضة عقدةً استراتيجية لا يمكن بناء نظام إقليمي مستقر من دون حلها. وبذلك انتقلت فلسطين، في الخطاب السعودي الحديث، من:

ـ قضيتنا لأنها جزء من هويتنا إلى صيغة أكثر تعقيدًا: "قضية لا يمكن لمصلحتنا الوطنية والإقليمية أن تستقر من دون حلها"؟